تقديم

واجه الإقتصاد المصرى العديد من التحديات الصعبة منذ يناير ٢٠١١ على الصعيدين الإقتصادى والسياسى، ولا تزال التأثيرات المصاحبة لطول الفترة الإنتقالية تلقى بظلالها على أداء الإقتصاد ومؤشراته المختلفة، وعلى قدرة الإقتصاد على النمو بالمعدلات الطبيعية، وتوليد الموارد التى تسمح بمواجهة متطلبات تحسين مستوى معيشة المواطنين وتدعيم العدالة الإجتماعية.

وتسعى وزارة المالية إلى تطبيق سياسات مالية منضبطة تسمح بتنشيط الإقتصاد والإستجابة للمطالب الإجتماعية المشروعة لتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والإسكان، وتوفير الحماية للفئات الأولى بالرعاية، ولكن فى نفس الوقت إتخاذ التدابير لتمويل هذه المتطلبات من موارد مالية حقيقية ومرتبطة بالنشاط الإقتصادى ومع توزيعها بشكل عادل على المجتمع، وبما يحقق الإستقرار والإستدامة المالية، وتشجيع الإستثمار ورفع معدلات التشغيل.

ومع التقدم الملحوظ فى تنفيذ إستحقاقات خارطة الطريق السياسية والمضى بخطى إيجابية نحو تأسيس نظام حكم مبنى على مؤسسات ديموقراطية ومشاركة مجتمعية في إتخاذ القرار، فإن الحاجة تبدو ماسة أكثر من أى وقت مضى إلى وجود نقاش جاد حول قضايا المجتمع الأساسية، وطرح أفكار إيجابية مبنية على أسس وبيانات حقيقية ومحدثة، لمواجهة التحديات الجسيمة الحالية والتوجه نحو مستقبل أفضل لهذا الجيل وللأجيال المقبلة.

وفى هذا الإطار ولضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، تلتزم وزارة المالية بالاستمرار في دورها القيادى لتوفير مجموعة متكاملة من البيانات والمؤشرات لأداء الاقتصاد المصرى من خلال إصدار هذا التقرير وتحديثه بشكل دورى ومستمر.

أتمنى أن يجد القراء المعلومات الواردة بهذا التقرير مفيدة ومثمرة، كما نتطلع إلى تعليقاتكم واقتراحاتكم لإرسالها على البريد الإلكترونى التالى: fm@mof.gov.eg

والله الموفق،

وزير المالية

هانى قدرى دميان

ملخص تنفيذى

حقق العجز الكلى إنخفاضا طفيفا خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ *ليسجل نحو ٦% من الناتج المحلى، مقارنة بعجز يقدر بنحو ٨,٤% خلال الفترة المماثلة من العام السابق، ويرجع ذلك فى الأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية والمنح بنسبة أكبر من المصروفات خلال فترة الدراسة. وقد إرتفعت الإيرادات نتيجة لإرتفاع* المتحصلات من الهيئة العامة للبترول، وزيادة متحصلات الضرائب من الشركات الأخرى المرتبطة بالنشاط الإقتصادى، وإرتفاع الحصيلة من عوائد الأذون والسندات على الخزانة العامة، مما فاق أثر الزيادة فى المصروفات والتى جاءت فى الأساس نتيجة لزيادة الإنفاق على كل من الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية (بالأخص إرتفاع مساهمات وزارة المالية فى صناديق المعاشات).

أما بالنسبة للتطورات النقدية، فقد إستمر معدل النمو السنوى للسيولة المحلية فى الارتفاع ولكن بمعدلات أبطأ محققاً نحو ١٦,٧ % فى نهاية شهر يناير ٢٠١٤ *. بينما ارتفع رصيد الإحتياطى من النقد الأجنبى خلال شهر فبراير ٢٠١٤ ليصل إلى* ١٧,٣ مليار دولار، *وذلك نتيجة إعادة تقييم البنك المركزى المصرى لما فى حيازته من الذهب خلال شهر فبراير ٢٠١٤ .*

بينما إنخفض معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية ليسجل نحو٩,٨ % خلال شهر فبراير ٢٠١٤ ، *وذلك في ضوء انخفاض أسعار الطعام والشراب بالإضافة الى أثر فترة الأساس من العام الماضى.*

وبالنسبة لتطورات سوق المال، واصل مؤشر EGX ٣٠ فى الإرتفاع للشهر الثامن على التوالى، *ليصل إلى مستويات قياسية منذ سبتمبر ٢٠٠٨، وهو ما يشير إلى بدء عودة ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المصرى.*

تطورات الأداء المالى...

- إنخفضت **قيمة العجز الكلى وكنسبة إلى الناتج المحلى** خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إرتفاع الإيرادات بنسبة أكبر من المصروفات خلال فترة الدراسة، كما يتضح من الشكل التالى:

إنخفاض العجز الكلى بالموازنة العامة بشكل طفيف

العجز الكلى خلال يوليو- فبراير ١٣/١٤	العجز الكلى خلال يوليو- فبراير ١٢/١٣
١٢٣,٦مليار جنيه (٦% من الناتج المحلى)	١٤٦,٥ مليار جنيه (٨,٤% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
٢٥٤,٢ مليار جنيه (١٢,٤% من الناتج المحلى)	١٨٤,٩مليار جنيه (١٠,٥% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٣٧٣,٣ مليار جنيه (١٨,٢% من الناتج المحلى)	٣٢٩,٩ مليار جنيه (١٨,٨% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات،

إرتفعت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال فترة الدراسة...

إرتفعت الإيرادات بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة بنحو ٣٧,٥% محققة ٢٥٤,٢ مليار جنيه (١٢,٤% من الناتج المحلى)، ويأتى ذلك على خلفية إرتفاع الإيرادات الضريبية (٧,٣% من الناتج المحلى)، وإرتفاع الإيرادات غير الضريبية (٥,١% من الناتج المحلى).

وتأتى الزيادة فى الإيرادات الضريبية فى ضوء إرتفاع كافة أبواب الإيرادات فيما عدا الضرائب على السلع والخدمات، وبالأخص إرتفاع المتحصلات من الهيئة العامة للبترول، وزيادة متحصلات الضرائب من الشركات الأخرى المرتبطة بالنشاط الإقتصادى، وإرتفاع الضرائب من عوائد الأذون والسندات على الخزانة العامة.

ويمكن تفسير الزيادة المحققة فى الإيرادات الضريبية فى الأساس نتيجة إلى ما يلى:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٢,٢ مليار جنيه (بنسبة ٢١,٦%) لتحقق ٦٨,٧ مليار جنيه (٣,٣% من الناتج المحلى)

فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:
- الضرائب على المرتبات المحلية بنحو ١,٥ مليار جنيه.
- المتحصلات من الهيئة العامة للبترول بنحو ١٤,٩ مليار جنيه لتحقق ٣٠,٦ مليار جنيه (١,٥% من الناتج المحلى)، فى ضوء التسوية الثانية التى تمت خلال شهر يناير ٢٠١٤.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١,٨ مليار جنيه (بنسبة ١٦,٥%) لتحقق ١٢,٦ مليار جنيه (٠,٦% من الناتج المحلى)

فى ضوء إرتفاع الحصيلة من عوائد الأذون والسندات على الخزانة العامة بنسبة ٢١% لتحقق ١٠,٥ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى)

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو٠.٣ مليار جنيه (بنسبة ٢,٦%) لتحقق ١١,١ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى)

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٥% لتحقق ١٠,٦ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى)

إرتفعت الإيرادات غير الضريبية نتيجة لإرتفاع المنح بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى إرتفاع الأرباح المحصلة من الهيئات السيادية

- **<u>على جانب الإيرادات غير الضريبية:</u>**

يمكن تفسير الإرتفاع في الإيرادات غير الضريبية في الأساس نتيجة ما يلى:

- إرتفاع المنح لتحقق نحو ٥١,٤ مليار جنيه (٢,٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة؛

  - زيادة المنح بمبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه وهو ما يمثل إستخدام جزء من مبالغ المنح الخليجية المودعة لدى البنك المركزى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.
  - ورود منح نقدية بمبلغ ٢١ مليار جنيه المعادل لمبلغ ٣ مليار دولار من دول الخليج.

- إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من البنك المركزى بنحو ١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ٠,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بنسبة ٤٠,٦% لتحقق نحو ١٤,١ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى)، ويرجع ذلك فى الأساس نتيجة زيادة حصيلة الموارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة[1] بنحو ٣,٦ مليار جنيه لتصل إلى ١١,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٧,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

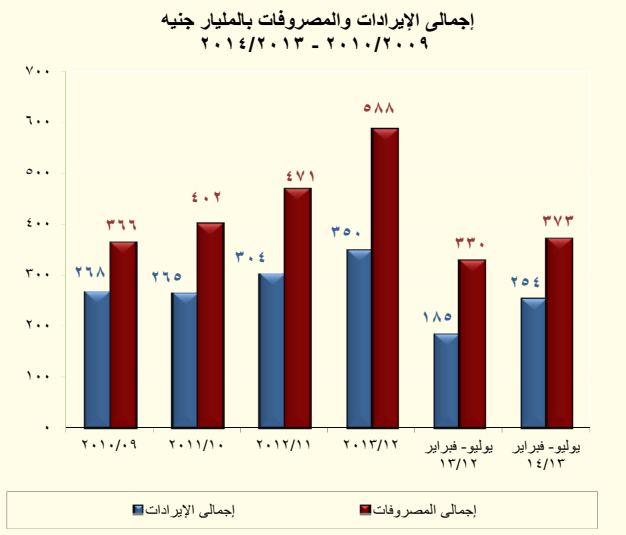

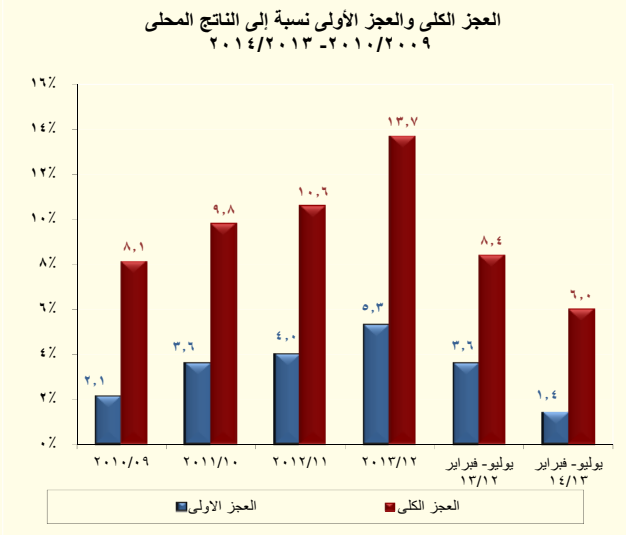

المصدر: وزارة المالي

زيادة الإنفاق على كل من الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية

<u>أما على جانب المصروفات،</u>

فقد إرتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ١٣,٢% محققة ٣٧٣,٣ مليار جنيه (١٨,٢% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء:

[1] / ويأتى هذا الإرتفاع في ضوء صدور القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣ والذى حدد بموجبه أن تقوم جهات الموازنة العامة بسداد نسبة ١٠% من إجمالى إيرادات صناديق الحسابات الخاصة الى وزارة المالية. وبالإضافة الى ذلك، فقد تم إضافة نسبة ٢٥% من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة تؤول الى الخزانة العامة بدءاً من ٢٠١٣/٦/٣٠.

- إرتفاع المنفق على الأجور وتعويضات العاملين بـ١٩,٦ مليار جنيه لتحقق نحو ١٠٨,٢ مليار جنيه (٥,٣% من الناتج المحلى).
- إرتفاع المنفق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بـ٤ مليار جنيه (بنسبة ٣,٨%) ليحقق ١٠٩,٤ مليار جنيه (٥,٣% من الناتج المحلى).

وذلك في ضوء **إرتفاع مساهمات وزارة المالية فى صناديق المعاشات** بنحو ١١,٥مليار جنيه خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٤/٢٠١٣ (منها ٢,٤ مليار جنيه تم سداده خلال شهر فبراير٢٠١٤ فقط) لتصل إلى ٢١,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٤/٢٠١٣، مقارنة بـ١٠,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- زيادة المنفق على الفوائد بـ١١,٩ مليار جنيه إلى ٩٥,٤ مليار جنيه (٤,٧% من الناتج المحلى).
- إرتفاع المصروفات الأخرى بـ٣ مليار جنيه إلى ٢٣,٨ مليار جنيه (١,٢% من الناتج المحلى).
- إرتفاع الإنفاق على إدارة دولاب العمل الحكومى (شراء السلع والخدمات) بـ٠,٣ مليار جنيه إلى ١٤ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى).
- زيادة المنفق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ٤,٧ مليار جنيه إلى ٢٢,٥ مليار جنيه (١,١% من الناتج المحلى).

هذا وقد بلغ الإنفاق على الإستثمارات العامة في أجهزة الموازنة نحو ٢٢,٥ مليار جنيه خلال خلال يوليو-فبراير ٢٠١٤/٢٠١٣ بزيادة بنحو ٢٦% عن نفس الفترة من العام السابق، ومن المتوقع أن يرتفع حجم الإستثمارات المنفذة خلال النصف الثانى من العام المالى الجارى.

وفى إطار الخطة العاجلة لتنشيط الإقتصاد وتوفير فرص عمل، فقد تبنت الحكومة المصرية عدد من السياسات الإصلاحية وذلك على النحو التالى:

- قامت الحكومة باتخاذ عدد من الإجراءات من أهمها إطلاق حزمة تحفيزية أولى تبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه (نحو ٤,٣ مليار دولار) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ تركز على زيادة الاستثمارات الحكومية في البنية الاساسية بما يسهم في تحسين الخدمات العامة وتشجيع استثمارات القطاع الخاص. كما أطلقت وزارة المالية حزمة تحفيزية ثانية فى يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٣٣,٩ مليار جنيه، ووفقاً لسياسة مماثلة للحزمة الأولى، حيث تم توجيه الجزء الأكبر من المبلغ للإستثمارات فى البنية الأساسية بقيمة ٢٠ مليار جنيه، بينما تم توجيه المبالغ الأخرى للإنفاق على الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة وزيادة دخول المعلمين والمهن الطبية. وسوف يتم تمويل الحزمة الثانية من خلال منحة مقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذى لن يكون له أثر على عجز الموازنة.

- وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت الحكومة أيضاً باعتماد برنامج لسداد متأخرات شركات البترول المتراكمة منذ عدة سنوات، وذلك على مدى ٤ سنوات، حيث تم سداد مبلغ ١,٥ مليار دولار بالفعل في شهر ديسمبر كمبادرة بمشاركة وزارتى المالية والبترول والبنك المركزى المصرى. ومن المتوقع أن يكون لذلك عدة آثار إيجابية على القطاع الحقيقى والمالي في المستقبل.
- وفى إطار هذه الحزمة فقد تم اعتماد برنامج لسداد مستحقات المقاولين لدى الحكومة بنحو ١,٢ مليار جنيه، بالإضافة إلى إعداد وتنفيذ برنامج لمساندة المصانع المتعثرة وصندوق اعادة الهيكلة بتكلفة نحو ٠,٩ مليار جنيه.

وسوف تستمر الحكومة المصرية خلال الفترة القادمة فى العمل على سرعة تعافى الاقتصاد، حيث أنه من المنتظر ـ مع تطبيق السياسات الإصلاحية، وبالتزامن مع التقدم المحقق فى خارطة الطريق السياسية ـ أن يعاود الإقتصاد المصرى تحقيق معدلات نمو متصاعدة في المدى المتوسط.

ارتفاع اجمالى الدين المحلى...

- **بلغ إجمالى <u>الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة</u> نحو ١٥٤٦ مليار جنيه (٧٥,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٣**، مقابل ١٢٩٤ مليار جنيه (٧٣,٨% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢، وترجع هذه الزيادة نتيجة لعدة أسباب منها:

- زيادة في صافي اصدارات الأذون من ٤٣٣ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٢ الى نحو ٥١٢,٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٣.
- زيادة في صافي اصدارات السندات من ٣١٢,٣ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٢ الى نحو ٣٤٠,٣ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٣.
- إصدار سند جديد لصندوق المعاشات بقيمة ١٤,٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

و من الجدير بالذكر ان اجمالى دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) قد بلغ ١٧٥١ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٣ (نحو ٨٥% من الناتج المحلى الاجمالى) ، مقارنة بـ ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

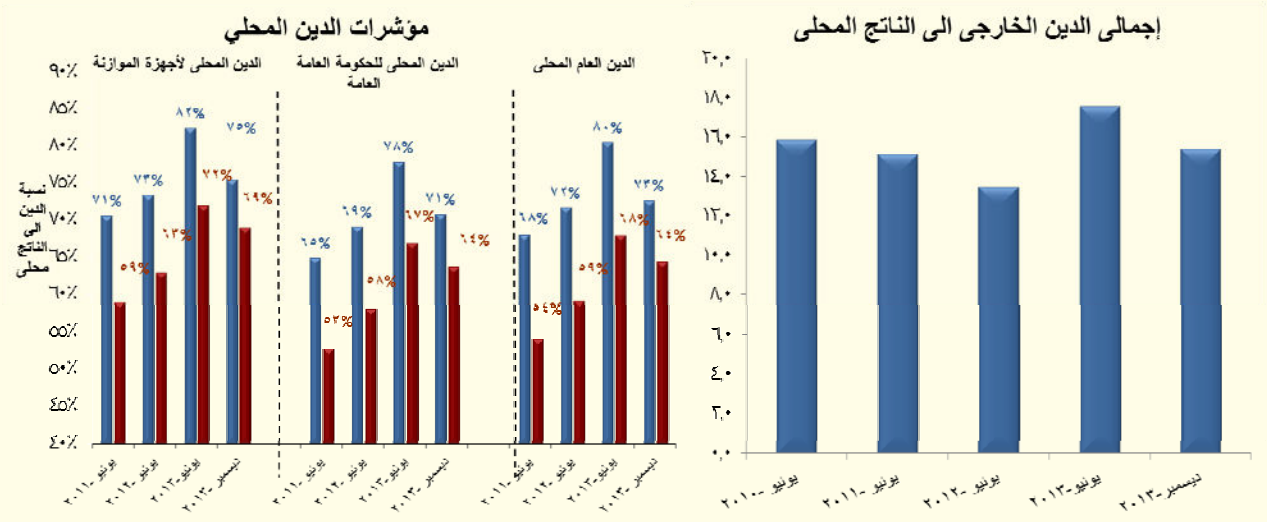

المصدر: وزارة المالية

بينما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي[٢] (حكومى وغير حكومى) حوالى ٤٥,٨ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر٢٠١٣، مقارنة بـ٣٨,٨ مليار دولار في شهر ديسمبر ٢٠١٢ (وأغلب الزيادة فى صورة مساعدات دول الخليج بشروط ميسرة وتفضيلية). وقد بلغ رصيد الدين الخارجى لدى مصر نحو ١٥,٤% كنسبة من الناتج المحلى في نهاية ديسمبر٢٠١٣، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبيا على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي يبلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٥,٥% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣.

ومن أهم المؤشرات الخاصة برصيد الدين الخارجي :

- استقرار **نسبة خدمة الدين الخارجي إلى اجمالى الصادرات والخدمات** عند ٦,٤% منذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣، مما يدل على استقرار مستوى سداد الدين وخدماته.

- بينما إنخفضت **نسبة الدين الخارجى قصير المدى الى اجمالى الدين الخارجي**، لتسجل ٦,١٦% في ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ١٧,١٥% في ديسمبر٢٠١٢.

التطورات النقدية

تراجع معدل النمو الشهرى للسيولة المحلية ليحقق ٠,٨% فى يناير ٢٠١٤ مقابل ٢% خلال الشهر السابق

➢ **استمر معدل النمو السنوى (الإسمى) للسيولة المحلية** في الارتفاع ولكن بمعدل متباطىء ليصل نحو ١٦,٧% فى نهاية يناير ٢٠١٤ (معدل نمو حقيقى قدره ٥,٣%) مقارنة بمعدل نمو قدره ١٨,٩% فى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ – وهو ما يمكن تفسيره في ضوء الزيادة فى صافى الأصول المحلية خاصةً فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية والذى حقق معدل نمو سنوى قدره ٣٢,٥%، مما عوض الإنخفاض فى معدل النمو السنوى لصافى الأصول الأجنبية بنحو ١١% خلال شهر الدراسة. على نحو آخر، فقد إنخفض معدل النمو السنوى للائتمان الممنوح للقطاع الخاص ليحقق معدل نمو قدره ٥,٤% فى نهاية شهر يناير ٢٠١٤ ليصل بذلك إلى ٥٠٠

مليار جنيه، مقارنة بإرتفاع قدره ٦,٤% فى ديسمبر ٢٠١٣ وإرتفاع أعلى قدره ٨,٩% خلال نفس الشهر من العام السابق.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) ليحقق نحو ٢٠,٦% فى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ مسجلاً ١٣١٦ مليار جنيه، مقارنة بـ١٠,٣% خلال ديسمبر ٢٠١٢؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٧% في نهاية شهر الدراسة. هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٤١,٨% مقارنة بـ٤٧,٤% خلال نفس الشهر من العام السابق. (جدير بالذكر أن بيانات شهر يناير ٢٠١٤ لا تزال غير متاحة).

- *على نحو اخر، فقد ارتفع* ***رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية*** لدى البنك المركزى المصرى فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٤ بحوالى ٠,٢ مليار دولار ليصل إلى ١٧,٣ مليار دولار مقارنة برصيد قدره ١٧,١ مليار دولار في يناير ٢٠١٤؛ محققاً بذلك إرتفاعاً سنوياً قدره ٢٨%. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لإعادة تقييم البنك المركزى المصرى لما فى حيازته من الذهب خلال شهر فبراير ٢٠١٤ حيث ارتفعت قيمته بـ١٨٢ مليون دولار. وعلى نحو آخر، فقد عوض الإرتفاع الطفيف الذى سبق ذكره في رصيد الاحتياطى الانخفاض الذى شهدته بعض البنود الأخرى في الاحتياطى من العملات الاجنبية نتيجة لارتفاع العجز التجارى خلال شهر الدراسة، بالإضافة إلى انخفاض المتحصلات السياحية.

حقق رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية معدل لنمو شهرى قدره ١,٢ %

- تراجع اجمالى **عدد السياح الوافدين** خلال شهر فبراير ٢٠١٤ تراجعاً طفيفاً ليصل إلى ٦١٧ الف سائح، مقابل ٦٤٢ الف سائح خلال يناير ٢٠١٤.

- أما **بالنسبة للتغير فى المستوى العام لمعدل التضخم السنوي فى الحضر على مستوى الجمهورية**، فعلى الرغم من ارتفاع متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٤ ليسجل نحو ١٠,٨%، مقارنة بـ٦,٢% خلال نفس الفترة من العام السابق. وذلك على خلفية ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية وعدد من السلع غير الغذائية وبعض الأسباب الموسمية الأخرى، إلى جانب الأثر غير المواتى لفترة الأساس من العام الماضى.

يرجع تراجع معدل التضخم الشهرى فى الأساس نتيجة لأثر فترة الأساس

- إلا أنه تجدر الإشارة الى أن معدل النمو السنوى للتضخم المحلى قد تراجع بشكل ملحوظ خلال شهر فبراير ٢٠١٤ ليسجل نحو ٩,٨% (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ أغسطس ٢٠١٣)، مقارنة بـ١١,٤% خلال الشهر السابق. ويمكن تفسير هذه التطورات في الأساس نتيجة لأثر فترة الأساس، بالإضافة إلى إنخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعات "الطعام والشراب" (خاصة اللحوم والدواجن والخضروات والفاكهة، والألبان والجبن والبيض، والأسماك والمأكولات البحرية)،

ومجموعة "الملابس والأحذية" ، ومجموعة "الأثاث والتجهيزات"، ومجموعة "النقل والمواصلات" (خاصة المنفق على النقل الخاص)، ومجموعة "المطاعم والفنادق" (بالأخص الوجبات الجاهزة).

وفى نفس الوقت، فقد إنخفض معدل التضخم الشهرى إلى ١% خلال فبراير ٢٠١٤ مقارنة بـ ١,٤ % خلال الشهر السابق، الأمر الذى يمكن تفسيره فى الأساس فى ضوء زيادة الأسعار الشهرية لمجموعة "الطعام والشراب"، وإرتفاع اسعار "الملابس والأحذية" فى ضوء بدء موسم العام الدراسى.

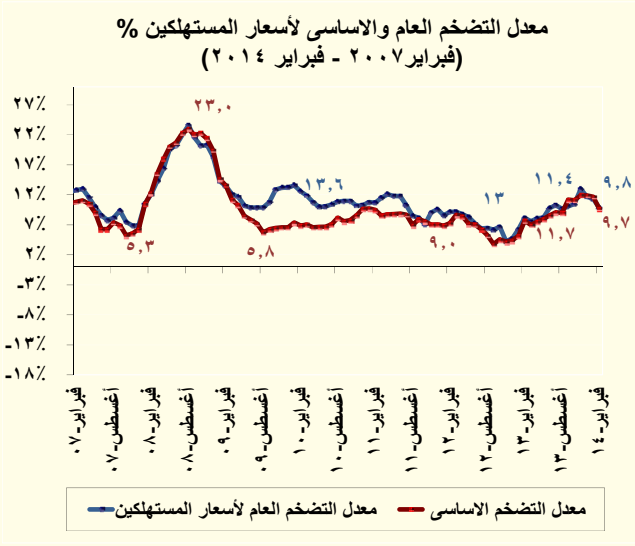

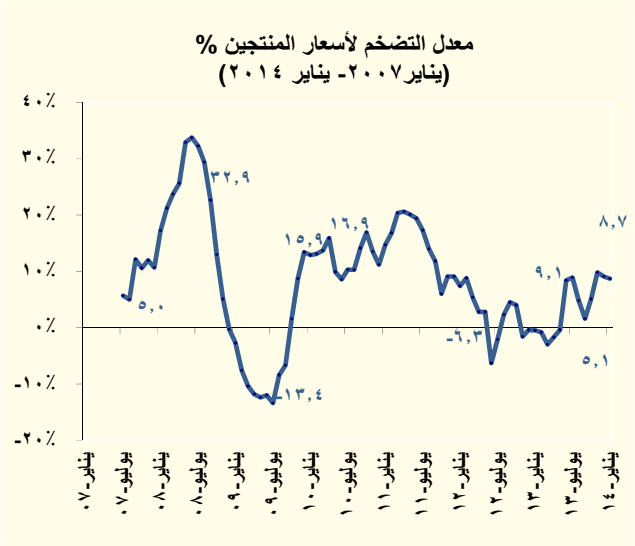

- بينما **إنخفض معدل التضخم الأساسي** خلال شهر فبراير ٢٠١٤ إلى ٩,٧% مقارنة بـ ١١,٧% خلال الشهر السابق. أما بالنسبة لمعدل التضخم الشهرى فقد إستقر نسبياً عند ١% مقارنة بـ١,١% خلال الشهر السابق، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية (بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية)، إلى جانب إرتفاع أسعار الخدمات الأخرى والخدمات المدفوعة، والتى ساهمت بـ٠,٢٥، و٠,١٤، و٠,١٣ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسى الشهرى على التوالى.

إتباع البنك المركزى سياسات نقدية توسعية خلال النصف الاول من العام المالى ١٤/١٣ ...

- **قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٣ **بالإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة** دون تغير عند مستوى ٨,٢٥% و٩,٢٥% على التوالى، بالإضافة إلى الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية** دون تغير عند مستوى ٨,٧٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم والمخاطر المتعلقة بالنمو المتباطىء للناتج المحلى.
- ومن الجدير بالذكر **أن البنك المركزى قد قبل في ٢٥ فبراير ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة** ٦٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٨,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.
- كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزى المصرى كان قد قام **بطرح عطاء غير دورى (Exceptional Foreign Exchange Auction)** في ٢٧ يناير ٢٠١٤ وذلك بقيمة ١,٥ مليار دولار لتسديد احتياجات البنوك من النقد الأجنبى لتمويل الإستيراد.

القطاع العينى...

تم تحقيق معدل نمو منخفض كما كان متوقعاً خلال الربع الأول من العام المالى ١٤/١٣ ...

وكان معدل نمو *الناتج المحلى الإجمالى* الحقيقى قد بلغ ١% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقابل ٢,٥% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو يعتبر معدل منخفض للنمو ولكن متوقعاً في ضوء التطورات السياسية والأمنية خلال هذه الفترة.

- **فعلى جانب العرض،** كانت القطاعات المحركة للنمو هى قطاعات الإنفاق على الخدمات العامة، والتى تشمل كل من التعليم والصحة والحكومة العامة، حيث سجلت معدل نمو قدره ٤,٩% (بنسبة مساهمة في الناتج نحو ٠,٨ نقطة مئوية) خلال الربع الأول من ٢٠١٤/٢٠١٣، وذلك مقارنة بمعدل نمو ٢,٩ بالمئة (٠,٥ نقطة مئوية من الناتج) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما استمرت قطاعات أخرى في النمو بشكل ثابت، مثل قطاع الزراعة، والذي ساهم بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية في الناتج خلال الربع الأول في كل من عامى ٢٠١٤/٢٠١٣ و٢٠١٣/٢٠١٢.

أما بالنسبة للقطاعات التى شهدت معدلات نمو منخفضة، فتتمثل فى كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع تجارة الجملة والتجزئة (بنسب مساهمة ٠,٢ و ٠,٣ نقطة مئوية في الناتج على التوالى)، وهى أقل مما تم تحقيقه خلال الربع الأول من ٢٠١٣/٢٠١٢ والتى سجلت نحو ٠,٤ نقطة مئوية لكلا القطاعين. وبالتزامن مع ذلك، فقد تدهور معدل مساهمة كل من قطاع السياحة والفنادق وقطاع إستخراج الغاز الطبيعى، ليسجلا نسب مساهمة بلغت ٠,٩- و٠,٧- نقطة مئوية على التوالى خلال فترة الدراسة.

- **أما على جانب الطلب،** فقد إستمر كل من الاستهلاك الخاص والعام في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال فترة الدراسة ، ليسجلا معدلات نمو قدرها ٤,٢% و٥,٩% مقارنة بـ ٣,٨% و٢,٧% على التوالى خلال الربع الأول من العام السابق (لترتفع بذلك نسبة مساهمة الإستهلاك الكلى لتصل الى ٤,٢ نقطة مئوية للناتج مقارنة بـ٣,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق). بينما إستمرت معدلات الاستثمار في الإنخفاض بنحو ٧,٣% مقارنة بنفس الفترة في العام السابق، مسجلةً معدل مساهمة بالسالب (٠,٨ نقطة مئوية للناتج)، إلا أنه من المنتظر أن تتعافى الاستثمارات بشكل كبير خاصة مع بدء تنفيذ حزمة التحفيز الاقتصادية، وإستكمال إستحقاقات خارطة الطريق مما سيساهم بدوره في تحقيق الإستقرار السياسي وتحسن الوضع الأمني في البلاد.

- استمر مؤشر الإنتاج الصناعى في الارتفاع خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣، ليسجل ١٥١,٦ نقطة مقارنة بـ١٤٣,٤ في شهر نوفمبر ٢٠١٣، وهو ما يعادل زيادة شهرية بنحو ٥%.

- شهد **<u>ميزان المدفوعات</u>** تحسناً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام المالى٢٠١٤/٢٠١٣، محققاً **فائضاً بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار** – الأعلى منذ الفترة يوليو- سبتمبر من عام ١٩٩٨/١٩٩٧– مقابل عجز قدره ٠,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير هذا التحسن في ضوء تحقيق الميزان الجارى فائض بلغ ٠,٨ مليار دولار – لأول مرة منذ العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨–

مقابل عجز قدره ١,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما شهد **صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل** زيادة ملحوظة **ليسجل ٤ مليار دولار مقابل ١,٥ مليار دولار** خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فيمكن تفسير الفائض المحقق فى **ميزان المعاملات الجارية** فى ضوء: ارتفاع **التحويلات الرسمية** بشكل ملحوظ لتصل إلى نحو ٤,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة في ضوء ورود منح من الدول العربية (١ مليار دولار من الإمارات، ٢ مليار دولار منح عينية فى صورة شحنات بترولية، ١,٣ مليار دولار تمويل دولى من جهات مختلفة)، مقارنة بـ٤٠ مليون دولار فقط خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وعلى نحو آخر، فإن انخفاض **المتحصلات الخدمية** لتسجل حوالى ٤ مليار دولار (مصحوباً بانخفاض الإيرادات السياحية بـ٦٤,٧% لتحقق ٠,٩ مليار دولار فقط، بانخفاض قدره ٢ مليار دولار عن نفس الفترة من العام المالى السابق) قد حال دون تحقيق الميزان الجارى فائض أكبر خلال فترة الدراسة.

تعد المنح والهبات النقدية من أهم العوامل التى ساهمت فى تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات...

- وتجدر الإشارة إلى أن معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٤/٢٠١٣ قد إرتفعت بشكل طفيف لتصل إلى ٤٣,٦% مقابل ٤٣,٥% خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢. كما ارتفعت نسبة تغطية الإحتياطى من العملات الأجنبية للواردات خلال النصف الأول من العام المالى ١٤/١٣ لتصل إلى ٤,١ شهراً مقارنة بـ٣,٣ شهراً خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- أما عن فائض **الحساب الرأسمالى والمالى**، فقد جاء مدفوعاً بالتحول فى **صافى تدفقات الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر** لتسجل صافى تدفق للداخل بنحو ١,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة ، مقابل صافى تدفق للخارج بقيمة ٠,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، بالإضافة إلى ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر** إلى مصر بـ٧% خلال فترة الدراسة ليسجل ١,٢ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ١,١٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.

➢ أما عن تطورات **سوق رأس المال المحلى**، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر فبراير ٢٠١٤ بـ٧٢٢ نقطة ليصل إلى ٨١٢٧ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى يناير ٢٠١٤ والذى بلغ ٧٤٠٥ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد ارتفع أيضاً رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة بـ٧,٧% ليسجل ٤٨٧ مليار جنيه (حوالى ٢٣,٨% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة برصيد قدره ٤٥٢ مليار دولار خلال الشهر السابق.

تفاؤل ملموس فى سوق المال بشأن الاداء المستقبلى للاقتصاد